مسؤولياته؛ هذه كلها عوامل دخلت في حسابات العاهل الاردني حين قرر تنفيذ فك الارتباط مع الضفة الغربية (القبس، ٣/٨/١٩٨٨).

وقد عنى الملك حسين، بقراراته الاخيرة، ثلاثة أطراف رئيسة في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وهي الولايات المتحدة واسرائيل والشعب الفلسطيني؛ فقد قالت مصادر دبلوماسية أميركية «ان الاردن أوضح للولايات المتحدة أنه اتخذ هذا الاجراء حتى لا تظل الولايات المتحدة واسرائيل والدول الاخرى تراهن على دور للاردن بمعزل عن م.ت.ف. وأن الاردن، تفادياً للضغوط القائمة على اعتقاد خاطىء بأنه يتحدث نيابة عن الفلسطينيين، يريد، في هذه المرحلة، أن يكون موقفه واضحاً» (**المصدر نفسه**، ٢/٨/١٩٨٨)، وأصبحت أميركا، بقرار الملك الاردني، «أمام خيارين، ليس الخيار الاردني واحداً منهما: (أ) اما ان تتبنى أميركا الموقف الاسرائيلي الداعي للضم، (ب) واما الاعتراف بأن الضفة وغزة هي أراض محتلة سوف يتقرر مستقبلهما من خلال م.ت.ف. التي تمثل هذا الشعب في مفاوضات السلام المقبلة» (فؤاد، **مصدر سبق ذكره**)؛ كما أصبحت اسرائيل، بعد قرار الاردن، «أمام أحد خيارين... كلاهما مرّ وله مخاطره: الخيار الفلسطيني، أي أن تغير اسرائيل من افكارها البالية المتصلبة، فتتفاوض، مباشرة، مع أصحاب الحق الشرعي م.ت.ف.؛ والخيار الاسرائيلي، أي أن تستغل الفراغ السياسي والاداري الذي أحدثه القرار الاردني، فتضم الضفة وغزة» (حافظ، **مصدر سبق ذكره**). وتباينت المواقف الاسرائيلية من قرارات الاردن تباين اتجاهاتها من حل مسألة الاراضي الفلسطينية المحتلة.

ويبقى التحدي الاساسي، الذي وجهه الملك الاردني، بقراراته الاخيرة، موجهاً الى الشعب الفلسطيني، حيث «التحدي الاكبر... موجّه، بالضرورة، للانتفاضة الفلسطينية، لأنها هي الآن... مصدر المصداقية الاساسي الذي يمنح المنظمة ثقلها السياسي بين ' الاشقاء العرب ' وفي المجتمع الدولي على حد سواء» (مصطفى كركوتي، **السفير**، ١١/٨/١٩٨٨)؛ وهو، أيضاً «يضع م.ت.ف. أمام التحدي... أملاً في أن تفشل... في ادارة شؤون الضفة، أو في التقدم نحو السلام، فلا يكون أمامها الاّ العودة الى الاردن... وستكون اثبات براءة للملك، اذا فشل عرفات في تحمّل المسؤولية... حيث سيعود لمناشدة الملك المساعدة. وخلف خطوة الملك قناعة بأن عرفات قادر على احتمال ذلك، كما قال جوزيف سيسكو، مساعد وزير الخارجية الاميركية الاسبق لشؤون الشرق الاوسط» (سمولوي وجاكسون، **مصدر سبق ذكره**). وقال مسؤول اميركي، اشترط عدم ذكر اسمه، «ان هذا يضع المنظمة في موقف عليها أن تختار، من خلاله، اما أن تتحمّل العبء بمفردها، أو ان عليها أن تتشاطر المسؤولية مع الاردن» (راغدة درغام، **الحوادث**، العدد ١٦٥٨، ١٢/٨/١٩٨٨، ص ٢٦). وذكرت مصادر دبلوماسية مقرّبة من وزارة الخارجية البريطانية «أن الملك حسين لم يتخل عن فكرة الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك الى مباحثات السلام بشأن القضية الفلسطينية... وما أعلن عنه... هو، حسب المفهوم البريطاني الرسمي، خطوة تكتيكية، وان يغلب عليها المغامرة... [وهي] لم تكن مفاجئة للحكومة البريطانية... [و] هذه الخطوة موجهة، بالدرجة الاولى، نحو م.ت.ف. بغية اجبار قيادتها على ان تكون أكثر ايجابية مع الملك حسين، ولتقبل بشروط اللعبة التي يقترحها الاردن... [و] خطوته الاخيرة هي عبارة عن ' رسالة ' موجهة الى الزعيم الفلسطيني، ياسر عرفات، كي يثبت له أن الملك هو الاقوى» (**السفير**، ٤/٨/١٩٨٨). وذكرت صحيفة «الغارديان» اللندنية، «ان ما أعلن عنه الملك حسين هو، من وجهة نظر منظمة التحرير، اما تعزيز لقضيتها، أو تحد لقدراتها، أو مؤامرة شريرة يعدها الملك» (**المصدر نفسه**). وكتبت صحيفة «الفايننشال تايمز» اللندنية، أيضاً، «أن خطوة الملك حسين فيها الكثير من الحقد والمراوغة واللف والدوران» (**المصدر نفسه**)؛ في حين اعتبرت صحيفة «لوموند» الباريسية ان «الانسحاب» الاردني من القضية الفلسطينية «يشبه، أيضاً، هدية مسمومة. فمنظمة التحرير محرَجة من الآن فصاعداً. ومن الجلي انه سينبغي عليها أن تتحمل القسم الاكبر من العبء المادي... وسيبقى على المنظمة ان تتخذ، ان عاجلاً أو آجلاً، قرارات سياسية صعبة، وخاصة على صعيد الاعتراف، وبدون أي غموض، بالدولة اليهودية، وهو الاعتراف الذي ما زالت منظمة التحرير